رسالة القاهرة

مصر تتحوّل الى مستعمرة من جديد

ان سلطة الطبقة الحاكمة في مصر الان ، التي تقود عمليات الارتباط والعمالة للولايات المتحدة ، انما تفرض على مصر من خلال ما تسميه « بالانفتاح » الشامل سياسيا واقتصاديا ، علاقات شديدة الفطورة مع معسكر الامبريالية العالمية والرجعية العربية والدولة الصهيونية . والجدير بالتشديد عليه الان والتنبيه اليه ، ان شبكة العلاقات الجديدة التي تنسجها سلطة الطبقة الحاكمة بمعدلات سرعة تأخذ في التزايد مع كل يوم ، انما تطرح بالحاح مستقبل قضية « الاستقلال الوطني » على بساط البحث . فهذه التحولات الجارية في مجمل التوجهات والسياسات والعلاقات التي تقوم بها هذه السلطة لا تتناقض في حقيقة الامر مع تطوير الاستقلال والسير به الى الامام فحسب ، بل تتناقض بحجمها ووزنها وابعادها مع مجرد الحفاظ على ما كان قد تم انجازه من استقلال نسبي خلال المرحلة السابقة .

موجة ارتداد شاملة

ان مصر الان ، انما تشهد موجة ارتداد على الصعيدين الوطني والقومي ، وفي المجالين السياسي والاقتصادي . ويقود هذه الموجة من الانتكاس والتراجع ، ذلك الشتات الطبقي البرث الذي يتكون من البورجوازية الريفية ، والبيروقراطية اليمينية ، والرأسمالية التجارية والعقارية والطفيلية ، مضافا الى كل ذلك شرائح متنوعة من بقايا الطبقات التقليدية التي بعثت الى الحياة من جديد ، وبثور متنامية من اردأ انواع الكومبرادور والسماسرة والمضاربين والجواسيس والعملاء المباشرين للامبريالية . ان سلطة هذا الشتات الطبقي تواصل بلهفة تأكيد امتيازاتها واوضاعها الطبقية الاستغلالية وهي في سبيل ذلك لا تتردد في دعم وتقوية علاقات الانتاج الرأسمالية والدفع بالاقتصاد الوطني المصري الى المزيد من التبعية الاقتصادية للسوق الرأسمالية والاحتكارية العالمية .

واذا كانت طبيعة الاشياء ومنطقها يؤكدان حقيقة ان سلطة حاكمة تفرط في التراب الوطني، لا يمكن بالضرورة الا ان تفرط ايضا في الاقتصاد الوطني ، فان ذلك هو بالضبط ما يحدث في مصر الان . ان مخططات الامبريالية الامريكية التي تنفذها السادات انما تستهدف سلب الشعب المصري حقه في القتال والنضال لاسترجاع ارضه ، وان التدهور الكامل الذي انتهى اليه الموقف المصري بعد ابرام الاتفاق الجديد مع الادارة الصهيونية ، ليس سوى تحقيق للشرط الاسرائيلي الاساسي ، وهو الوصول الى وضع واقعي من انهاء حالة الحرب ، مما يخرج مصر فعليا من دائرة احتمالات الصدام العسكري مع العدو القومي ، حتى بدون ان يكون الاحتلال الصهيوني قد ازيح عن ارض سيناء المصرية نفسها . كما تأتي دعوة السادات وزمرته للوجود العسكري الامريكي في ممرات سيناء بمثابة فاصل مادي بين مصر وبين العودة الى دائرة احتمالات الصدام العسكري مع العدو القومي ، وهو الهدف المباشر لهذا الوجود ، فضلا عن اهداف اخرى تعزز في مجموعها اطباق الهيمنة الامبريالية ، الامريكية والصهيونية ، السافرة على المنطقة برمتها

« عبور » الى الخيانة

وعلى مستوى مسار التطور الداخلي ، فان « عبور » السلطة الحاكمة في مصر الان الى مواقع الخيانة المكشوفة ، انما يتيح لليمين المصري ان يتمادى في سياسته على كافة الاصعدة من اجل تصفية سائر المكاسب التقدمية وتصفية مختلف مظاهر وضمانات الاستقلال الاقتصادي القومي . ولعل قانون الاستثمار الجديد ، الذي دشن به العهد الساداتي « عبوره » ، يقوم كأبرز دليل على ذلك . كما ان التهافت المشين على فتح المجال امام البنوك الاجنبية ، وافساح الباب على مصراعيه لهذه البنوك في التعامل في سوق النقد المحلي ، لا يسهل فقط سيطرة المصارف الاجنبية على النشاط المصرفي في مصر ، بل يسقط في الواقع سياج الحماية الاساسي والضمانة الجوهرية للاقتصاد المصري كله ، كما ان اعطاء الاذن للشركات الاحتكارية متعددة القوميات لمد نشاطها الى داخل حدود مصر، وتكوين شركات مختلطة ، والاقدام على انشاء السوق الموازية وتحويل الموانىء المصرية الى مناطق حرة ، انما يحول الاقتصاد الوطني الى احتياطي مباشر لصالح الاستعمار الجديد ، ويجعله موضع نهب متزايد للجهد البشري المصري وفائض قيمة كدح المنتجين الحقيقيين ، بواسطة رأس المال الاجنبي ودوائر الاحتكار الامبريالي في الخارج ، او في كلمات اخرى يفتح الباب واسعا امام الفوضى الاقتصادية ولا يجعل مكانا للتخطيط حتى بالمفهوم السائد في مجتمعات الاقتصاد الحر ، ويزيد من تبعية مصر للسوق الرأسمالية العالمية

تحالف غير مقدس

واذا كان ما سبق كله ، انما يمس مجمل المصالح الشعبية في مصر ويضع القيود على عملية النمو الاقتصادي ، بل ويضرب في الحقيقة الامل في تحقيق هذا النمو على الاطلاق ، فان ثمة هجمة يمينية بربرية على المكتسبات المادية لمجتمع المنتجين المصريين من عمال وفلاحين ، تسلب اياه كل الحقوق والانتصارات التي حققها عبر نضال شاق وطويل . فان الغاء المؤسسات العامة وبيع وحدات القطاع العام لرأس المال الخاص ، وتخفيض الضرائب على الشرائح العليا ، وتعديلات قانون الاصلاح الزراعي ، ورفع الحراسات وطرد الفلاحين من اراضيهم ، واعفاء الشركات ـ التي تنشأ طبقا لقانون الاستثمار الاجنبي ـ من التقيد بالتشريعات العمالية ، وازاحة كافة اوجه الحماية للاقتصاد المحلي من اثار وامتدادات موجات التضخم التي تجتاح المجتمعات الرأسمالية الغربية ، انما يؤدي كل ذلك الى مزيد من الافقار والتجويع لاوسع الجماهير المنتجة في مصر من عمال وفلاحين ، وبدفع بمستوياتها المعيشية الى درجات اكثر انخفاضا ، ويضع على كاهلها الاعباء الاقتصادية غير المحتملة ، ويقدم عرقها وكدحها لقمة سائغة تتخم بها بطون وجيوب حثالة الطفيليين والسماسرة وتجار السوق السوداء والوسطاء والجواسيس

ان أبسط حقوق الفلاحين والطبقة العاملة المصرية وسائر مكتسباتها التي احرزتها خلال تاريخ نضالها الطويل والممتد، هي الان عرضة للانقضاض والانتقاص بل والضياع تماما امام نهب وسعار ونهم اليمين المصري والرأسمالية المحلية غير الوطنية وغير المنتجة معا ، بتقاسم مع الاحتكارات والرأسمالية الخارجية المستغلة . ان تحالفا غير مقدس يجمع الان بين اعداء الشعب المصري الطبقيين والقوميين معا ، من اجل تجرع كؤوس انتصارهم المملؤة بدماء المنتجين ، مخلوطة بدماء الشهداء ، في محاولة لبناء احدث واقبح نموذج لدولة من دول الاستعمار الجديد في العالم الثالث، واكثرها استفزازا ، وابعدها خطرا على حركة التحرر الوطني في نفس الوقت .

تقدمي عربي

شؤون دولية

انغولا

الثورة المضادة تجدد نشاطها

نشوب المعارك المتقطعة مجددا ، بين قوات الحركة الشعبية وفلول المرتزقة في اقليم كابيندا الانغولي يشير الى اصرار الثورة المضادة على تقويض النظام الوطني الثوري في انغولا ، رغم الهزيمة المنكرة التي لحقت بخطة الغزو الامبريالي ـ العنصري الخائب. وان الثورة الانغولية في اولى مراحل تثبيت ركائز الاستقلال ووضع اسس الترميم والبناء بعد الحرب الاهلية المدمرة ، معرضة الى ابعد حد لمخططات الثورة المضادة ، التي ستجهد بكافة السبل ضرب ركائز النظام الوطني الثوري قبل ان يقوى عودها.

وكانت لواندا قد اكدت مؤخرا ، التقارير التي تتحدث عن تزايد عمليات عصابات المرتزقة في هذا الاقليم الشمالي الحيوي بثروته النفطية ، والمتاخم لزائير ، التي لعبت دورا رئيسيا في حملات الغزو التي مولتها وزودتها الولايات المتحدة لمنع السلطة في انغولا المستقلة ، عن الحركة الشعبية لتحرير انغولا ، وضمان نظام حكم موالي للغرب يعيد ربط هذا البلد الافريقي الاستراتيجي الموقع الغني بالامكانات ، بعجلة الامبريالية العالمية .

وتستهدف العمليات التي تشنها فلول المرتزقة في الاقليم ، فتح جبهة للثورة الانغولية تستنزف قواها لاضعافها وتسهيل ضربها ، على ان يكون تركيز الثورة المضادة على فصل الاقليم ، وقد كان هذا هدف اساسي لها عندما بدا بأن خطة الغزو لن تنجح في الاطاحة بحكم الحركة الشعبية ، وقد كانت قوات المرتزقة المحلية والاجنبية ، تمنى بالهزيمة تلو الاخرى .

فقد تم آنذاك تشكيل ما سمي بجبهة تحرير كابيندا ، من مرتزقة في معظمهم من الجند الزائيريين . ولكن هذه الحركة الانفصالية فشلت في ان تشكل قوة رئيسية تواجه بها قوات الثورة ، لانها فشلت في استقطاب جماهير السكان هناك المعروفين بتأييدهم للحركة الشعبية ، وولائهم لحكومة لواندا .

وعودة نشاط انفصاليي كابيندا يعني بأن الرئيس موبوتو قد نقض الاتفاق والعهد الذي قطعه بأن يمنع استخدام زائير من قبل هذه الحركة الانفصالية ، لتشن عمليات عسكرية ضد القوات الحكومية في الاقليم ، عندما التقى بالرئيس الانغولي اغوستينو نيتو في ٢٨ شباط الماضي ، على اثر انهزام قوات الغزو، واستتباب سيطرة الحركة الشعبية على انحاء البلاد .

ان انتصار الحركة الثورية الانغولية هو الذي فرض على الرئيس موبوتو محاولة مد جسوره بعد ان كان نسفها بموقفه المعادي الناشط منها ، عندما فتح ابواب بلاده امام العتاد والسلاح والاموال الاميركية الى الفصائل الموالية لها في انغولا ، وامام جحافل المرتزقة الاجانب الذين تدفقوا الى زائير للعبور الى داخل الاراضي الانغولية ، والانضمام الى قوات الثورة المضادة .

ولكن رغم النفي من كينشاسا بانتهاك زائير لذلك الاتفاق ، فان موبوتو على ما يبدو ، قد عاد يلعب دور « المضيف الناشط » لادوات الثورة المضادة في انغولا . فالامبريالية الاميركية التي هزمت مرة اخرى في معركة حاسمة ضد حركة تحرر وطني ، ستواصل التآمر على حكم الحركة الشعبية ، لانها تدرك معنى ومضاعفات ان يتثبت هذا الحكم الوطني الثوري في قلب افريقيا الجنوبية ، في الوقت الذي تقف فيه هذه المنطقة على عتبة معركة حاسمة اخرى بين حركة التحرر الوطني الافريقية والكيان العنصري الابيض في روديسيا .

ومع ذلك فان المراقبين هناك لا يتوقعون ان يستطيع الانفصاليون المرتزقة تحقيق ما عجزوا عن تحقيقه في خضم المعارك الشرسة التي كانت ناشبة على كافة الجبهات بين قوات الثورة وجحافل الغزاة والقوات العنصرية في جنوب افريقيا، رغم انهم يشكلون حاليا مصدر استنزاف للحكم تراهن الولايات المتحدة بأن يساهم فيما تضمره من نوايا معادية له .

■■

موبوتو

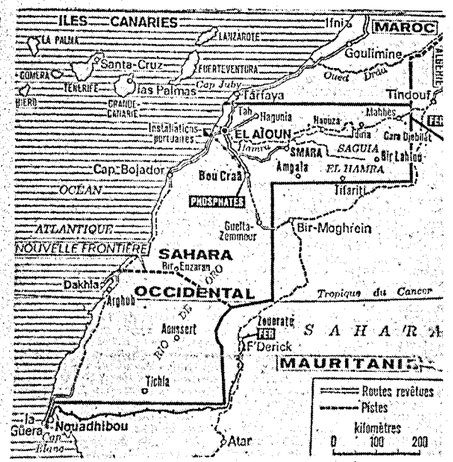

خارطة انغولا ويظهر اقليم كابيندا النفطي متاخما للحدود مع زائير